

مايو 2026

التقرير الشهري لأداء أسواق الأوراق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي

الضغوط الجيوسياسية تعزل أسواق الخليج عن موجة الصعود العالمية المدفوعة بالذكاء الاصطناعي خلال شهر مايو

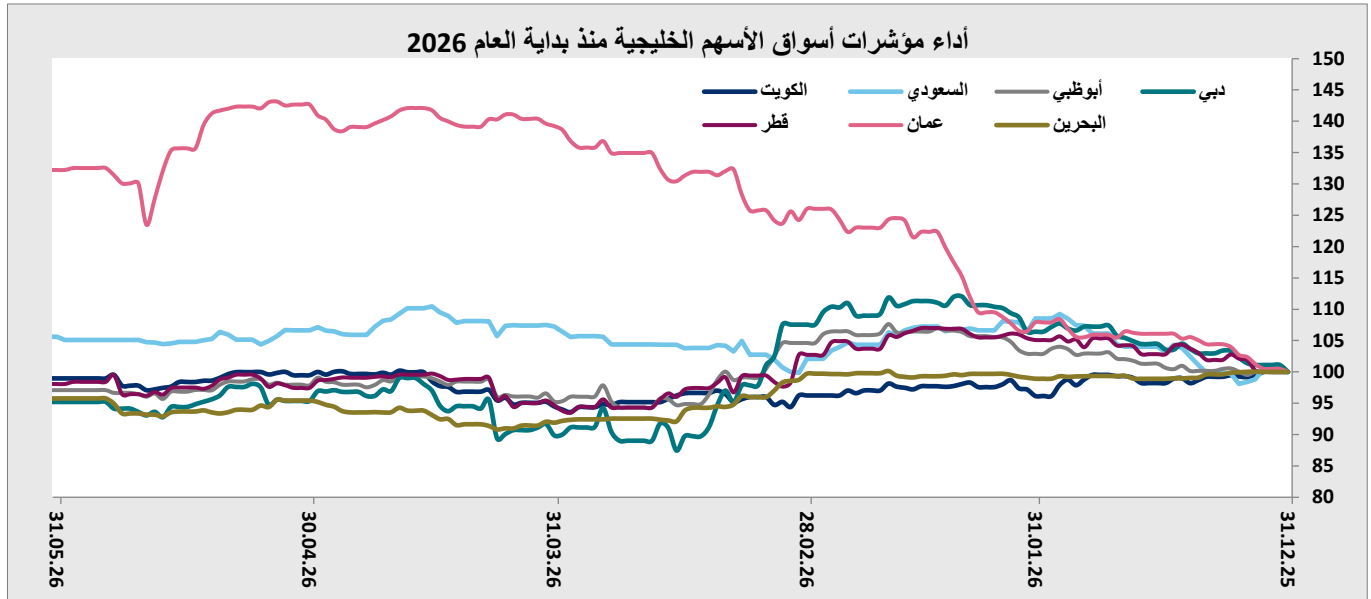
واصلت أسواق الأسهم العالمية تسجيل مكاسب في مايو 2026 على الرغم من التحديات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وتصادع التوترات بين روسيا وأوكرانيا. وجاءت هذه المكاسب مدفوعة بصفة رئيسية بأسهم الشركات المرتبطة بالبنية التحتية للذكاء الاصطناعي، مما دفع مؤشر مورجان ستانلي العالمي إلى الارتفاع للشهر الثاني على التوالي. وحقق المؤشر مكاسب تجاوزت نسبة 15 في المائة خلال الشهرين الماضيين، وهي من بين أكبر المكاسب المسجلة خلال فترة شهرين على الإطلاق، وذلك بعد ارتفاعه بنسبة 5 في المائة خلال شهر مايو 2026. وسجلت معظم الأسواق العالمية أداءً إيجابياً خلال الشهر، باستثناء أسواق الهند والصين وهونج كونج وروسيا. وكان الأداء الأقوى من نصيب مؤشر كوسبي الكوري الجنوبي الذي ارتفع بنسبة 28.4 في المائة خلال مايو، لترتفع مكاسبه منذ بداية العام إلى أكثر من 100 في المائة، مدعوماً بالارتفاعات القوية التي تركزت في أسهم شركتي سامسونج وإس كيه هاينكس. وفي الولايات المتحدة، ارتفع مؤشر ناسداك بنسبة 8.4 في المائة، في حين سجل كل من مؤشر ستاندرد اند بورز 500 ومؤشر داو جونز الصناعي مكاسب أقل نسبياً بلغت نسبتها 5.1 في المائة و2.8 في المائة، على التوالي. أما أسعار النفط الخام، فظللت تتسم بالتقلب طوال الشهر، قبل أن تتراجع في نهايته مع تزايد الآمال بشأن التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار.

العائد الجاري (%)	مضاعف السعر للقيمة الدفترية (x)	مضاعف السعر للربحية (x)	قيمة التداولات الشهرية (مليار دولار)	القيمة السوقية (مليار دولار)	الأداء منذ بداية العام (%)	الأداء الشهري (%)	إغلاق المؤشر	أسواق الأسهم الخليجية
2.4%	1.3	16.1	6.0	173.0	(2.0%)	(0.8%)	9,304.3	الكويت - مؤشر السوق الأول
					10.9%	2.9%	9,632.7	الكويت - مؤشر رئيسي 50
					4.4%	1.1%	8,666.0	الكويت - مؤشر السوق الرئيسي
					(1.0%)	(0.5%)	8,815.1	الكويت - مؤشر السوق العام
3.4%	2.2	17.1	24.1	2,630.7	5.6%	(1.0%)	11,077.9	السعودية
2.6%	2.3	19.2	5.7	754.8	(2.9%)	(0.8%)	9,701.9	أبوظبي
5.5%	1.7	9.1	3.5	251.3	(4.8%)	(0.1%)	5,757.5	دبي
4.7%	1.4	12.1	2.2	173.5	(1.9%)	0.6%	10,555.0	قطر
4.5%	1.3	16.5	0.05	72.4	(4.2%)	0.4%	1,979.1	البحرين
4.0%	1.7	15.0	2.9	53.4	32.2%	(7.3%)	7,757.2	عمان
3.5%	2.1	16.3	44.4	4,109.2				إجمالي الأسواق الخليجية

المصدر: بحوث كامكو إنفست

وتأثرت الأسواق الخليجية ومنطقة الشرق الأوسط بالتطورات المرتبطة بالمهلة المحددة للمحادثات بين الولايات المتحدة وإيران، إلى جانب استمرار إغلاق مضيق هرمز. وظل هذا الممر المائي الحيوي مغلقاً مع دخول الحرب شهرها الثالث على التوالي، الأمر الذي ساهم في زيادة تقلبات أسعار النفط الخام، وذلك على الرغم من صدور بعض التصريحات الإيجابية في الأيام الأخيرة من الشهر. وانخفض مؤشر مورجان ستانلي الخليجي بنسبة 1.3 في المائة في مايو 2026، بعد تسجيله لمكاسب هامشية الشهر السابق. وجاء هذا التراجع نتيجة انخفاض أداء معظم أسواق المنطقة، وهو ما قابله جزئياً تسجيل مكاسب محدودة في كل من قطر والبحرين. وسجلت عمان أكبر خسائر شهرية بين أسواق المنطقة، بانخفاض بلغت نسبته 7.3 في المائة نتيجة عمليات جني الأرباح، تلتها السوق السعودية وسوق أبوظبي بتراجعات بلغت نسبتها 1.0 في المائة و0.8 في المائة، على التوالي.

وعلى المستوى القطاعي، سجلت معظم قطاعات الأسواق الخليجية تراجعاً خلال شهر مايو 2026، في حين تمكنت بعض القطاعات الدفاعية، مثل قطاع إنتاج الأغذية وقطاع المرافق العامة، من تحقيق مكاسب خلال الشهر. وكان قطاع الرعاية الصحية الأكثر تراجعاً بانخفاض بلغت نسبته 5.4 في المائة، تلاه قطاع المواد الأساسية وقطاع الأدوية بتراجعات بلغت نسبتها 4.4 في المائة و3.1 في المائة، على التوالي.



المصدر: بحوث كامكو إنفست

الكويت

أنهى مؤشر السوق العام لبورصة الكويت تداولات شهر مايو 2026 على تراجع طفيف بنسبة 0.5 في المائة لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 8,815.1 نقطة. وجاء هذا التراجع بصفة رئيسية نتيجة لضعف أداء الأسهم القيادية، بما في ذلك أسهم قطاع البنوك، إذ انخفض مؤشر السوق الأول بنسبة 0.8 في المائة خلال الشهر، متأثراً بتراجع أداء معظم الأسهم المدرجة ضمنه. في المقابل، سجل كل من مؤشر السوق الرئيسي 50 ومؤشر السوق الرئيسي أداءً إيجابياً، محققين مكاسب شهرية بلغت نسبتها 2.9 في المائة و1.1 في المائة، على التوالي. وعلى صعيد الأداء منذ بداية العام 2026 حتى تاريخه، تراجع مؤشر السوق الأول بنسبة 2.0 في المائة، كما انخفض مؤشر السوق العام بنسبة 1.0 في المائة. في المقابل، واصل كل من مؤشر السوق الرئيسي 50 ومؤشر السوق الرئيسي تحقيق مكاسب قوية بنسبة 10.9 في المائة و4.4 في المائة، على التوالي.

واتسم أداء القطاعات بالتباين في مايو 2026، فعلى صعيد المؤشرات القطاعية الراححة، جاء مؤشر قطاع التكنولوجيا في الصدارة، بمكاسب استثنائية بلغت نسبتها 67.8 في المائة، تلاه قطاع المواد الأساسية وقطاع الاتصالات بارتفاع بلغت نسبته 5.7 في المائة و3.8 في المائة، على التوالي. في المقابل، سجل قطاع السلع الاستهلاكية أكبر التراجعات بانخفاض بلغت نسبته 7.2 في المائة، تلاه قطاع المرافق العامة وقطاع البنوك بتراجع بلغت نسبته 6.1 في المائة و1.4 في المائة، على التوالي. وجاء الأداء القوي لقطاع التكنولوجيا مدعوماً بارتفاع مماثل لسهم شركة الأنظمة الآلية، وهي الشركة الوحيدة المدرجة ضمن القطاع. أما في قطاع الاتصالات، فقد سجلت جميع الأسهم المكونة للمؤشر مكاسب خلال الشهر، مستفيدة من النتائج المالية القوية التي أعلنتها الشركات. من جهة أخرى، تراجع مؤشر قطاع البنوك بنسبة 1.4 في المائة خلال شهر مايو، وذلك نتيجة انخفاض أسعار أسهم سبعة من أصل تسعة

بنوك مدرجة ضمن المؤشر، في حين حدثت المكاسب التي حققها كل من بنك الخليج والبنك التجاري الكويتي من حجم التراجع. أما مكاسب قطاع المواد الأساسية فقد جاءت مدفوعة بصفة رئيسية بارتفاع سهم شركة بوبيان للبتر وكيموايات بنسبة 7.5 في المائة. وكانت الشركة قد أعلنت خلال الشهر عن تحقيق صافي ربح للسنة المالية 2026/2025 بلغ نحو 26.7 مليون دينار كويتي، مقابل 30.1 مليون دينار كويتي في العام السابق، ويعزى ذلك بصفة رئيسية إلى تراجع مساهمات وتوزيعات الأرباح المستلمة من حصتها في شركة إيكويت للبتر وكيموايات.

من جهة أخرى، برز سهم شركة الأنظمة الآلية ضمن قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً خلال شهر مايو 2026، بمكاسب بلغت نسبتها 67.8 في المائة، وتبعه سهم الشركة الوطنية للتنظيف والشركة الأولى للتأمين التكافلي بارتفاع بلغت نسبته 27.2 في المائة و23.9 في المائة، على التوالي. في المقابل، تصدر سهم شركة المعدات القابضة قائمة الأسهم الأكثر تراجعاً خلال الشهر بانخفاض بلغت نسبته 17.9 في المائة، وتبعه سهم شركة الامتيازات الخليجية القابضة والشركة الوطنية الدولية القابضة بتراجع بلغت نسبته 17.8 في المائة و15.3 في المائة، على التوالي. وشهدت أنشطة التداول تراجعاً خلال الشهر متأثرة بالعطلة الموسمية لعيد الأضحى المبارك. وانخفض إجمالي كمية الأسهم المتداولة بنسبة 8.9 في المائة ليصل إلى 8.2 مليار سهم، مقابل 9.0 مليار سهم تم تداولها خلال شهر أبريل 2026، كما تراجع قيمة التداولات بنسبة 12.3 في المائة لتبلغ 1.9 مليار دينار كويتي مقابل 2.1 مليار دينار كويتي في الشهر السابق. وتصدر سهم الشركة الوطنية العقارية قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث كمية الأسهم المتداولة خلال الشهر بإجمالي 899.6 مليون سهم، تلاه سهم مجموعة جي إف إنش المالية والشركة الوطنية للتنظيف بتداول 614.7 مليون سهم و426.3 مليون سهم، على التوالي. أما من حيث قيمة التداولات، فقد جاء سهم بيت التمويل الكويتي في الصدارة بتداولات بلغت قيمتها 160.3 مليون دينار كويتي، تلاه سهم مجموعة جي إف إنش المالية وبنك الكويت الوطني بتداولات بلغت قيمتها 119.0 مليون دينار كويتي و118.1 مليون دينار كويتي، على التوالي.

السعودية

سجل المؤشر العام للسوق المالية السعودية (تاسي) تراجعاً خلال مايو 2026، متأثراً بضعف معنويات المستثمرين في ظل استمرار التوترات الجيوسياسية في المنطقة. واستهل المؤشر تداولات الشهر بأداء إيجابي، إذ ارتفع إلى أعلى مستويات الإغلاق المسجلة عند 11,192.84 نقطة في 3 مايو 2026، قبل أن يتراجع في الجلسة التالية. وشهد المؤشر بعد ذلك تداولات متقلبة طوال الفترة المتبقية من الشهر، لينتهي تداولات شهر مايو عند مستوى 11,077.9 نقطة، مسجلاً انخفاضاً شهرياً بنسبة 1.0 في المائة. ويعزى التراجع المسجل في الأيام الأخيرة من الشهر إلى تصاعد التكهانات المرتبطة بالمفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران. إلا أنه على الرغم من هذا التراجع، تمكن السوق السعودي من الحفاظ على مكانته كثاني أفضل الأسواق الخليجية أداءً منذ بداية العام 2026، محققاً مكاسب بنسبة 5.6 في المائة. كما شهد الشهر انتعاش نشاط الاكتتابات العامة الأولية في المملكة، مع إدراج سهم شركة دار البلد لحلول الأعمال ضمن قطاع التطبيقات وخدمات التقنية، ليرتفع بذلك إجمالي عدد الشركات المدرجة في السوق الرئيسية خلال العام 2026 إلى شركتين بنهاية مايو.

وعلى مستوى الأداء القطاعي، كان الأداء سلبياً بصفة عامة في مايو 2026، إذ تراجع 13 من أصل 21 قطاعاً خلال الشهر. وتصدر قطاع السلع الرأسمالية قائمة القطاعات الأكثر انخفاضاً بتراجع بلغت نسبته 7.8 في المائة، تلاه قطاع الرعاية الصحية وقطاع المواد الأساسية بانخفاض بلغت نسبته 6.6 في المائة و4.6 في المائة، على التوالي. في المقابل، تصدر مؤشر قطاع التطبيقات وخدمات التقنية، قائمة المؤشرات القطاعية الراجعة محققاً مكاسب قوية بلغت نسبتها 11.1 في المائة، تلاه قطاع إنتاج الأغذية وقطاع المرافق العامة بارتفاع بلغت نسبته 8.0 في المائة و7.9 في المائة، على التوالي. أما قطاع البنوك، الذي يعد من أكبر القطاعات المدرجة في السوق، فقد سجل تراجعاً بنسبة 1.2 في المائة خلال الشهر.

وعلى صعيد أداء الأسهم، تصدر سهم شركة المملكة القابضة قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً في مايو 2026 محققاً مكاسب بنسبة 23.5 في المائة، تلاه سهم شركة عناية السعودية للتأمين التعاوني بنسبة 20.1 في المائة، ثم سهم شركة المنجم للأغذية بنسبة 19.1 في المائة. في المقابل، جاء سهم شركة ريدان الغذائية في صدارة الأسهم الأكثر تراجعاً بانخفاض بلغت نسبته 24.0 في المائة، تلاه سهم سينومي ريتيل وسهم شركة رتال للتطوير العمراني بتراجع بلغت نسبته 21.8 في المائة و17.6 في المائة، على التوالي.

شهدت أنشطة التداول في السوق المالية السعودية تراجعاً ملحوظاً في مايو 2026، إذ انخفض إجمالي كمية الأسهم المتداولة بنسبة 37.7 في المائة ليبلغ 4.1 مليار سهم، مقابل 6.7 مليار سهم تم تداولها في أبريل 2026. كما تراجعت قيمة التداولات الشهرية بنسبة 27.8 في المائة لتصل إلى 90.3 مليار ريال سعودي، مقابل 125.1 مليار ريال سعودي في الشهر السابق. وتصدر سهم شركة أمريكانا للمطاعم العالمية قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث كمية الأسهم المتداولة خلال الشهر بإجمالي 453.4 مليون سهم، تلاه سهم شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية) وشركة كيان السعودية للبتر وكيموايات، بتداول 244.3 مليون سهم و164.0 مليون سهم من أسهمها، على التوالي. أما من حيث قيمة التداولات، فقد جاء مصرف الراجحي في الصدارة بتداولات بلغت قيمتها 6.9 مليار ريال سعودي، تلاه سهم أرامكو السعودية وأكوا باور بتداولات بلغت قيمتها 6.8 مليار ريال سعودي و4.8 مليار ريال سعودي خلال الشهر، على التوالي.

الإمارات

تراجع مؤشر فوتسي سوق أبوظبي العام بنسبة 0.8 في المائة في مايو 2026، متخلياً عن جزء من المكاسب التي حققها في أبريل 2026 والبالغة 2.7 في المائة. وعلى الرغم من استمرار اتفاق وقف إطلاق النار في الحرب الدائرة بالشرق الأوسط، إلا أن حالة عدم الاستقرار المستمرة أقلت بظلالها على معنويات المستثمرين وساهمت في تراجع المؤشر العام، الذي أنهى تداولات الشهر عند مستوى 9,701.92 نقطة. وعلى مستوى القطاعات، مال الأداء بشكل معتدل نحو الإيجابية، إذ سجلت ست من أصل عشرة قطاعات مدرجة في السوق مكاسب خلال الشهر، على الرغم من تراجع المؤشر العام. ويعزى ذلك بصفة رئيسية إلى انخفاض أداء بعض القطاعات ذات الثقل الوزني الكبير في المؤشر، وعلى رأسها قطاع الخدمات المالية (-1.4 في المائة) وقطاع السلع الاستهلاكية (-3.7 في المائة)، مما شكل ضغطاً على الأداء العام للسوق. في المقابل، تصدر قطاع الطاقة قائمة القطاعات الرابحة محققاً مكاسب بلغت نسبتها 3.9 في المائة خلال شهر مايو 2026، بدعم من ارتفاع أسعار أسهم جميع الشركات الأربعة المكونة للمؤشر، وفي مقدمتها سهم أدنوك للتوزيع الذي ارتفع بنسبة 7.1 في المائة. كما سجل قطاع المرافق العامة ارتفاعاً بنسبة 2.6 في المائة خلال الشهر لينتهي تداولاته مغلقاً عند مستوى 9,416 نقطة، مستفيداً من صعود سهم شركة أبوظبي الوطنية للطاقة (طاقة) بنسبة 2.6 في المائة خلال الشهر.

سجل المؤشر العام لسوق دبي المالي تراجعاً هامشياً بنسبة 0.1 في المائة في مايو 2026، وذلك عقب المكاسب القوية التي حققها في أبريل 2026 والبالغة 6.1 في المائة، متأثراً باستمرار حالة عدم اليقين في المنطقة على الرغم من استمرار سريان اتفاق وقف إطلاق النار. وأنهى المؤشر تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 5,757.5 نقطة. وعلى مستوى القطاعات، مال الأداء نحو التراجع، إذ سجلت خمسة من أصل ثمانية مؤشرات قطاعية مدرجة في السوق انخفاضاً خلال الشهر. وكان مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية الأكثر تراجعاً، بعدما انخفضت أسعار أسهم خمس شركات من أصل ست شركات مكونة للمؤشر، بقيادة سهم شركة كايبارا المتحدة للألبان الذي تراجع بنسبة 17.3 في المائة خلال الشهر. كما سجل مؤشر قطاع الصناعة ثاني أكبر انخفاض على مستوى القطاعات، متراجعاً بنسبة 2.0 في المائة لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 4,383 نقطة، وذلك نتيجة تراجع سهم شركة سالك بنسبة 4.4 في المائة خلال شهر مايو، مما انعكس سلباً على أداء القطاع بأكمله. في المقابل، تصدر مؤشر قطاع الخدمات الاستهلاكية قائمة القطاعات الرابحة محققاً مكاسب بلغت نسبتها 15 في المائة لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 1,157.9 نقطة، بدعم من الارتفاع القوي الذي سجله سهم طلبات الذي قفز بنسبة 23.6 في المائة خلال الشهر، علماً بأنه أحد الشركات الثلاث المكونة للمؤشر.

كما جاء قطاع المواد الأساسية في المرتبة الثانية من حيث الأداء، مرتفعاً بنسبة 7.9 في المائة خلال شهر مايو، بدعم من صعود سهم شركة الأسمنت الوطنية، وهي الشركة الوحيدة المدرجة ضمن هذا القطاع، بنسبة 7.9 في المائة خلال الشهر.

قطر

سجلت بورصة قطر مكاسب هامشية للشهر الثاني على التوالي في مايو 2026، إذ أنهى مؤشر بورصة قطر 20 تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 10,555.0 نقطة محققاً ارتفاعاً شهرياً بنسبة 0.6 في المائة. كما سجل مؤشر بورصة قطر لجميع الأسهم أداءً إيجابياً مماثلاً، مرتفعاً بنسبة 0.8 في المائة خلال الشهر. وشهد السوق ضغوطاً بيعية في منتصف الشهر، إذ تراجع المؤشر بنسبة 1.1 في المائة ليصل إلى 10,372.10 نقطة في 18 مايو 2026، متأثراً بعمليات بيعية واسعة النطاق شملت معظم القطاعات. إلا أن السوق تمكن من تعويض خسائره تدريجياً بنهاية الشهر، مدعوماً بالأداء القوي لقطاعي البنوك والصناعة. وعلى صعيد الأداء منذ بداية العام 2026 حتى تاريخه، تباينت نتائج المؤشرين الرئيسيين، إذ سجل مؤشر بورصة قطر 20 تراجعاً بنسبة 1.9 في المائة، في حين حقق مؤشر بورصة قطر لجميع الأسهم مكاسب بلغت نسبتها 1.3 في المائة.

وكان أداء القطاعات في بورصة قطر إيجابياً في مايو 2026، إذ تصدرت قطاعات العقارات والصناعة والنقل قائمة القطاعات الرابحة، محققة مكاسب بلغت 5.0 في المائة و1.8 في المائة و1.0 في المائة، على التوالي. في المقابل، سجل قطاع التأمين أكبر تراجع على مستوى القطاعات بانخفاض بلغت نسبته 3.7 في المائة لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 2,775.03 نقطة، تلاه قطاع الاتصالات وقطاع الخدمات والسلع الاستهلاكية بتراجعات بلغت نسبتها 1.9 في المائة و0.5 في المائة، على التوالي. وجاء الأداء الإيجابي لقطاع الصناعة مدعوماً بصفة رئيسية بالمكاسب القوية التي حققها سهم استثمار القابضة وشركة قطر لصناعة الألمنيوم (قامكو)، اللذان ارتفعا بنسبة 8.7 في المائة و6.5 في المائة، على التوالي، فيما حد تراجع سهم شركة أعمال بنسبة 1.2 في المائة من مكاسب القطاع. كما استفاد قطاع العقارات من الأداء القوي لكل من شركة بروة العقارية وشركة إزدان القابضة، إذ ارتفعت أسهمهما بنسبة 8.3 في المائة و2.6 في المائة، على التوالي خلال الشهر. أما قطاع النقل، فقد سجل أداءً إيجابياً بدعم من ارتفاع معظم الأسهم المكونة للمؤشر، مستفيدة من تنامي إقبال المستثمرين على عمليات الشراء وتحسن التوقعات المرتبطة بالنشاط الاقتصادي. وفي قطاع البنوك والخدمات المالية، حققت غالبية البنوك القطرية المدرجة مكاسب خلال الشهر، بقيادة بنك لشا الذي ارتفع بنسبة 4.7 في المائة، تلاه البنك الأهلي ومصرف قطر الإسلامي بمكاسب بلغت نسبتها 2.9 في المائة و2.2 في المائة، على التوالي. في المقابل، تعرض قطاع التأمين للضغوط نتيجة تراجع سهمي شركة قطر للتأمين والشركة القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين بنسبة 6.8 في المائة و10.1 في المائة، على التوالي، بينما تراجع قطاع الاتصالات بصفة رئيسية نتيجة لانخفاض سهم فودافون قطر بنسبة 8.9 في المائة خلال الشهر، ما أثر سلباً على أداء القطاع ككل.

البحرين

سجل المؤشر العام لسوق البحرين مكاسب بنسبة 0.4 في المائة خلال شهر مايو 2026، محققاً بذلك ارتفاعه الشهري الثاني على التوالي، لينتهي تداولاته مغلقاً عند مستوى 1,979.1 نقطة. وجاء هذا الأداء الإيجابي امتداداً لحالة التعافي التي أعقبت التراجع الحاد المسجل في مارس 2026 بنسبة 7.8 في المائة. وعلى مستوى القطاعات، اتخذ الأداء اتجاهاً سلبياً، إذ سجلت أربع من أصل سبع قطاعات مدرجة تراجعاً خلال الشهر. إلا أن المكاسب التي حققتها بعض القطاعات ذات النقل الوزني الكبير، وعلى رأسها قطاع المواد الأساسية وقطاع الخدمات المالية، ساهمت في دعم الأداء العام للسوق وتحقيقه مكاسب شهرية. وتصدر قطاع المواد الأساسية قائمة القطاعات الرابحة بارتفاع بلغت نسبته 1.1 في المائة لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 4,088.8 نقطة، تلاه قطاع الخدمات المالية (+0.6 في المائة) وقطاع السلع الاستهلاكية الكمالية (+0.4 في المائة). في المقابل، سجل قطاع العقارات أكبر تراجع بين القطاعات في مايو 2026، إذ انخفض بنسبة 5.2 في المائة لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 2,633.9 نقطة.

عمان

سجل مؤشر سوق مسقط 30 تراجعاً بنسبة 7.3 في المائة في مايو 2026، منهياً بذلك سلسلة من المكاسب المتواصلة استمرت أحد عشر شهراً متتالياً، لينتهي تداولاته مغلقاً عند مستوى 7,757.2 نقطة. ويعزى هذا التراجع بصفة رئيسية إلى عمليات جني الأرباح التي نفذها المستثمرون خلال الشهر، إذ شهد السوق موجة بيعية حادة خلال الأسبوع الثالث من الشهر، أعقبها انتعاش جزئي في الأيام الأخيرة من مايو. وعلى الرغم من هذا الانخفاض، إلا أن أداء السوق منذ بداية العام حتى تاريخه ما يزال قوياً، إذ بلغت مكاسبه 32.2 في المائة خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام 2026. وعلى مستوى القطاعات، سجلت جميع القطاعات الرئيسية الثلاثة تراجعاً خلال الشهر، بقيادة قطاع الصناعة الذي انخفض بنسبة 4.3 في المائة لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 9,756.6 نقطة. وجاء هذا التراجع نتيجة الانخفاضات الحادة التي شهدتها أسهم بعض الشركات القيادية في القطاع، وفي مقدمتها سهم شركة أوكيو للصناعات الأساسية (-16.8 في المائة)، وسهم شركة أوكيو لشبكات الغاز (-12.1 في المائة). كما تراجع مؤشر قطاع الخدمات بنسبة 3.1 في المائة خلال شهر مايو 2026، في حين سجل قطاع الخدمات المالية انخفاضاً بنسبة 2.9 في المائة خلال الفترة ذاتها.

المسؤولية والإفصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقيل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويفرروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مسلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحتة لا تمت بصلة لأي غرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محددة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. إن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين ممن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصبح بحوزته هذا التقرير أن يطلع على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعد من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقييد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامه" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامه". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحتة ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغيرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغيرات الممكنة وغير الممكنة توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبية، وأسعار التأخير وأسعار النفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إنها عبارة عن آراء وليست حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرضيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد- البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أن أو تشيّد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيًا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كل ضمانات تتعلق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كل ضمانات تتعلق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيًا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستنتج واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والمُلزمة.

KAMCO INVEST

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامّة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست